

تقرير وزارة المالية  
حول مجموعة الإجراءات والإنجازات والمتابعات المنفذة من قبلها على  
الصعيد الحكومي حيال منظومة حقوق الإنسان في المملكة

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
2	المقدمة
2	في مجال الوظيفة العامة بالوزارة.
3	في مجال الدور الخدمي للوزارة.
4	مراعاة مفاهيم حقوق الإنسان في مجال تعزيز حقوق المرأة العاملة والمتقاعدة.
4	في مجال الخدمات المقدمة لفئة كبار السن وذوي الإعاقة من المتقاعدين المدنيين والعسكريين.
5	في مجال معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام التي تبنتها وزارة المالية.
6	في مجال عمل مشروع إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في وزارة المالية
7	دور وزارة المالية بدعم حقوق الإنسان من خلال الدعم المالي المقدم للمشاريع والمبادرات الحكومية ضمن موازنتها خلال العام 2014.

تولي وزارة المالية الأهمية القصوى لموضوع حقوق الإنسان، وتعتبره ضمن أولوياتها بالعمل، بحيث تساهم مع باقي مؤسسات الدولة بالسعي لتحسين الظروف المعيشية والخدمية والإقتصادية للأفراد، وذلك إنسجاماً مع المواثيق الدولية التي صادقت عليها المملكة، وضمن الإمكانيات المالية المتاحة.

وبناءً عليه، قامت الوزارة بمجموعة الإجراءات على مختلف المستويات، بهدف تبسيط إجراءات العمل؛ بما يخدم مصلحة المواطنين والموظفين على حد سواء، وبما يؤدي في النهاية، إلى النهوض بأوضاع حقوق الإنسان المختلفة في المملكة.

يستعرض هذا التقرير الإجراءات والإنجازات والمتابعات المنفذة من قبل وزارة المالية حيال منظومة حقوق الإنسان في المملكة فيما يتعلق بعملها.

## في مجال الوظيفة العامة بالوزارة.

1- تعزيزاً لحق المساواة في العمل، يتم الاعلان عن الوظائف القيادية والاشرفية الشاغرة لضمان تكافؤ الفرص بين الموظفين لاشغالها، وكذلك تحرص الوزارة على تحقيق المساواة بينهم بالاستفادة من المزايا التي تقدمها ومنها حساب التكافل الإجتماعي، وإيفادهم للبرامج والدورات التدريبية دون تمييز بين الجنسين.

2- يتم إعداد وتحديث بطاقات الوصف الوظيفي، وعلى أساسها يتم تقييم أداء الموظفين بعدالة، حيث يتم اطلاعهم على سجل الأداء الخاص بهم، ومتابعة أدائهم أولاً بأول، وصولاً إلى إعداد تقارير سنوية للأداء لضمان عدالة التقييم.

3- يتم اجراء الترفيعات الوجودية والجوازية وفقاً للتعليمات الصادرة إستناداً لنظام الخدمة المدنية، ويتم التقيد التام بها لضمان العدالة في كافة القرارات وبدون تمييز.

4- يتم إعداد دراسة سنوية للرضا الوظيفي، ودراسة أخرى لتلمس احتياجات الموظفين للوقوف على مدى رضى الموظفين عن سياسات الموارد البشرية بالوزارة، ولمعرفة احتياجاتهم، ويتم رفع التوصيات المناسبة بشأنها للإدارة العليا.

5- وجود مكتب لخدمة الجمهور في الوزارة للتسهيل على المواطنين في تلقي الخدمة، ويتم تكليف أحد الموظفين بمعاونة ذوي الاعاقات لإتمام معاملاتهم دون عناء.

6- تعزيزاً للحق بالصحة والسلامة الجسدية، يتم استخدام وسائل السلامة العامة لحماية الموظفين والمراجعين، ومراقبة الكافيتيريا وأماكن تناول الغذاء، للتأكد من التزامها بالشروط الصحية والأغذية المسموح ببيعها.

7- تعزيزاً لحق الموظف بإبداء الرأي؛ تعقد لقاءات دورية على مستوى الادارة العليا مع الموظفين لتلمس احتياجاتهم، وإبداء الرأي فيما يتعلق بسياسة الوزارة، وتم إنشاء شبكة

انترنت داخلية للموظفين (مجتمع محلي مصغر)، تتضمن اصدار نشرة اخبارية يومية لاطلاع الموظفين على أخبار الوزارة وآخر الانجازات.

8- بهدف توفير الرعاية الصحية للموظفين والمراجعين؛ تم توفير صيدلية طبية خاصة بالوزارة للحالات الطارئة، ولضمان تأدية الموظفين لشعائرهم الدينية بحرية؛ تم توفير مصلى للموظفين، ويتم السماح للموظفين من الديانة المسيحية بالذهاب لأداء شعائرهم.

9- تمنح الوزارة جائزة للموظف المتميز في الوزارة بشكل ربعي وفقاً لأسس معتمدة وشفافة، وتقوم لجنة العلاقات العامة بالوزارة بدعم ذوي الموظف الذي يتوفى على رأس عمله، ويتم صرف مكافآت تشجيعية لموظفين الملتحقين بالدراسة الجامعية، مما يساهم بتعزيز حق الإنسان بالتعليم.

10- تعمل الوزارة على تحسين الأحوال المعيشية للموظفين من خلال إنشاء حساب الادخار والتكافل الاجتماعي لموظفي الوزارة وذلك بإقراض المشتركين وتقديم السلف المالية لهم، وذلك تعزيزاً للحق بالتنمية وتوفير ظروف معيشية مناسبة.

11- يتم منح مكافآت وحوافز استثنائية لموظفي الوزارة تبنى على أساس الكفاءة والأداء المتميز، تراعى فيها العدالة والمساواة، وكذلك، توفر الوزارة البيئة الخاصة للموظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة (جسدياً).

#### ✚ في مجال الدور الخدمي للوزارة.

1- تبنت الوزارة سياسة الشفافية والإفصاح وتعزيز الحق بالحصول على المعلومة، حيث تقوم بنشر المعلومات والبيانات المالية للعموم والهيئات الدولية إنسجاماً مع المعايير الدولية للإفصاح عن البيانات والمعلومات، وكذلك يتم تحديث الموقع الخارجي للوزارة بكافة البيانات المالية مثل النشرة المالية للحكومة، ونشرة الدين، واستراتيجية وزارة المالية، ووثيقة الإصلاح الشامل للإدارة المالية العامة في الأردن 2014-2017، وكذلك التشريعات ذات العلاقة.

2- قامت الوزارة في السنوات الأخيرة بتطبيق نهج عمل جديد، وخاصة فيما يتعلق باللامركزية، حيث عملت على تقديم الخدمات الإلكترونية للمراجعين في مناطقهم ومنهم كبار السن والمتقاعدين والنساء من خلال المديرية الموجودة في المحافظات والألوية بهدف تسهيل المعاملات والتخفيف عليهم، حيث تم تعزيز تلك المديرية بالكوادر البشرية والبرامج الإلكترونية المتطورة، وكذلك تحصيل الأموال العامه من المكلفين، وخدمة العمالة الوافده واللاجئين السوريين، بحيث يتم إستلام المعاملات منهم وإنجازها مباشرة دون الحاجة إلى القدوم إلى مركز الوزارة بعمان.

3- قامت الوزارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الإلكترونية في العمل؛ مما وفر الجهد والسرعة في إنجاز المعاملات من خلال توفير البيانات والمعلومات، وإصدار النشرات الشهرية بالسرعة الممكنة، وكذلك تعزيز الرقابة الداخلية، وإعداد الأدلة والإرشادات، وتحديد المسؤوليات والواجبات؛ مما يعزز الأداء، ويحد من التراهل الإداري، وتقوم الوزارة بعقد

لقاءات دورية مع كافة المستويات الإدارية لمناقشة الإقتراحات والأفكار التي تؤدي إلى تطوير العمل، وتقليل المخاطر.

4- قامت الوزارة بإعتماد مختلف الوسائل لتلقي الشكاوى ومنها استخدام صناديق للشكاوى للمراجعين، والإطلاع على مقترحاتهم، ووضع الحلول بهدف تطوير العمل، وخدمة المواطنين والموظفين على حد سواء.

5- بهدف تعزيز حق الإنسان في بيئة نظيفة، وحقه بسلامة جسده من الحوادث التي يمكن أن تسببها السيارات القديمة أو التي لا تتوافر فيها شروط السلامة العامة الكافية، قرر مجلس الوزراء بناءً على تنسيب معالي وزير المالية تمديد العمل بإعفاء السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء "المهجنة" التي لا يتجاوز سعة محركها 2500 سي سي من الضريبة الخاصة المفروضة عليها لتصبح 12.5 بالمئة بدلاً من 25 بالمئة حتى نهاية العام 2015، حيث يساهم هذا القرار بشطب وعدم إستعمال المركبات التي مضى عليها أكثر من عشر سنوات واستبدالها بمركبات الهايبرد، ويحظر القرار الحكومي، استيراد السيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص والتي مضى على تاريخ تصنيعها مدة تزيد على 5 سنوات تسبق سنة التخليص.

#### في مجال تعزيز حقوق المرأة العاملة والمتقاعدة.

- 1- يشغل الإناث مواقع متقدمة في الوزارة منها مدير، مستشار، رئيس قسم، ويمنحوا على قدم المساواة كل الخدمات والمزايا والحقوق المقدمة في الوزارة دون أي تمييز.
- 2- تقدمت وزارة المالية بمشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني ومشروع قانون معدل لقانون التقاعد العسكري، تضمن بنوداً لتحقيق حقوق المرأة منها:
  - أن تجمع المرأة الأرملة أو المطلقة ما بين راتبها التقاعدي وما تستحقه من راتب زوجها المتوفي.
  - يجيز للزوجة أن تجمع مع راتبها التقاعدي إذا كانت متقاعدة أصيل ما تستحقه من راتب زوجها المتقاعد المتوفي.
  - أصبح الوالدان وريثان للابن المتوفي حيث كان الوالد فقط يرث الابن المتوفي.
  - تم إلغاء المادة التي تشترط في حالة وفاة الأم أن تقوم العائلة بتزويد مديرية التقاعد بدراسة اجتماعية تفيد بأن الأم كانت تشارك في إعالة أبنائها.
  - تم تعديل النص الذي بموجبه يتم إيقاف الراتب التقاعدي للوريثة إذا تزوجت للمرة الثانية بعد وفاة موروثها.

#### في مجال الخدمات المقدمة لفئة كبار السن وذوي الإعاقة من المتقاعدين المدنيين والعسكريين.

- 1- تم إنشاء مكتب لتقديم الخدمة لذوي الإحتياجات الخاصة في مديرية التقاعد بالوزارة، وتقوم المديرية بزيارات منزلية إلى بيوت المتقاعدين كبار السن لغاية تفقد الحياه.
- 2- تقدم الوزارة من خلال مديرية التقاعد الخدمة الناطقة بحيث يستطيع المتقاعد الحصول على معلومات عن رواتبه التقاعدية، والحصول على شهادة راتب على الفاكس دون

الحاجة للحضور لمركز الوزارة والاستفسار عن العلاوات وتحويل شيكات، فضلاً عن قيام مديرية التقاعد بالوزارة بتقديم الخدمة من خلال الموقع الرسمي لها، بحيث يستطيع المتقاعدين من كبار السن وذوي الإحتياجات الخاصة والنساء بالمناطق البعيدة عن مركز الوزارة الحصول على كشف الراتب وأي معلومات أخرى.

3- تم تبني نهج اللامركزية بالعمل بحيث تم تفويض المديریات خارج العاصمة لإصدار قرار التقاعد، وشهادة راتب، واستقبال الوثائق المعززة، وبراءة الذمة، واعتماد نموذج تحويل مركز الدفع، واستقبال اثبات الطالب واعتماد تحويله بالفاكس، واصدار كشف الاقتطاعات التفصيلي، وشهادة لمن يهمه الامر.

4- تم تسمية ضباط إرتباط للمؤسسات العسكرية والمدنية لتقديم الخدمات للمتقاعدين المدنيين والعسكريين وذلك لتوفير الجهد والوقت على المتقاعدين.

### في مجال معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام التي تبنتها وزارة المالية.

تنفيذاً لرؤية وزارة المالية المتمثلة في "إدارة مالية عامة مميزة على المستوى الإقليمي تساهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في المملكة وتحقيق رفاه المواطنين" كما هي محددة في وثيقة الإصلاح الشامل للإدارة المالية العامة في الأردن 2014 – 2017، بحيث تعمل على تحسين جودة التقارير المالية وزيادة الشفافية في الممارسات المالية الحكومية أمام العموم، وتسهيل عملية اتخاذ القرار في الوقت المناسب ضماناً للاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية، وتعزيز المساءلة ودرء الفساد، وبالتالي تحسين الحوكمة في القطاع العام، ورفع مستوى تصنيف الأردن لدى المؤسسات الدولية، وبهدف تعزيز حق المواطن بالمعرفة، تبنت وزارة المالية المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام، حيث تهدف هذه المعايير إلى تحقيق أهداف عديدة، ومنها:

- 1- تعزيز الشفافية والمساءلة عبر توفير تقارير مالية أكثر دقة وشمولية.
- 2- توفير مرجع محاسبي واحد ونموذج إفصاح مالي يسهل فهمه وقرائه والتعامل معه.
- 3- مساعدة الحكومة على مواجهة إلتزاماتها المالية وتخطيط الوفاء بها والقدرة على إيصال الخدمات الآنية والمستقبلية بطريقة أفضل وذلك من خلال الجاهزية المالية/النقدية طويلة الأمد.
- 4- تحسين نوعية وجودة عملية إتخاذ القرار من خلال توفير مصادر معلومات موثوقة عن مسائل الأعمال وتوفير مقارنات دورية وذلك من خلال الإفصاح عن الأحداث المالية والمحاسبية بطريقة عادلة وشفافة.
- 5- دعم تطبيق الحكومة الموجهة بالنتائج من خلال توفير معلومات حول الآثار المالية طويلة الأمد للقرارات والإجراءات التي تقوم بها الحكومة والتحديات التي تواجهها.
- 6- إن إعداد تقارير المتابعة الدورية بالتوقيت المناسب، تمكّن متخذ القرار داخل الدائرة من تصويب الانحرافات في الإنجازات الناتجة عن تغير الظروف المحيطة و/أو إتخاذ الإجراءات المناسبة في حال التقصير في الأداء، بالإضافة إلى أن هذه التقارير تشكل

إسناداً للجهات الرقابية الخارجية في إعداد تقاريرها، والقيام بمهامها وذلك تفعيلاً للمساءلة والمحاسبة، والتزاماً بتحقيق مبدأى الشفافية والإفصاح.

7- إعداد ونشر تقارير تقييم الأداء بشكل دوري من قبل الدائرة الحكومية، سنوياً على الأقل، بالنظر لمجموعة من المؤشرات التي تقيس أداءها على كافة المستويات، بحيث تكون هذه المؤشرات قابلة للقياس ومرتبطة بإطار زمني ومنطقي. ويجب ان تحتوي هذه التقارير على العناصر الرئيسية التالية:

- ✓ السياسات العامة المتبعة.
- ✓ مدى تحقيق الدائرة لأهدافها الاستراتيجية.
- ✓ المخاطر الرئيسية المتوقعة.
- ✓ مدى التزام الدائرة بالموارد المخصصة.
- ✓ خطط التحسين.

### في مجال مشروع إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في وزارة المالية.

- يمتلك نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS العديد من المميزات الهامة، ومنها:
- 1- يوفر نظاماً مالياً ومحاسبياً واحداً متكاملًا لكافة الوزارات والدوائر الحكومية.
  - 2- تتم معالجة البيانات في كل الوزارات والدوائر الحكومية عبر الشبكة الحكومية الآمنة.
  - 3- يُستخدم نظام واحد لجميع المدراء الماليين في الوزارات والدوائر الحكومية، لإدارة كافة العمليات المالية والمحاسبية.
  - 4- يتم من خلال النظام مطابقة ومراقبة العمليات المالية والمحاسبية المتداخلة.
  - 5- يقوم النظام بربط أنظمة البنك المركزي ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات والجمارك ونظام إدارة الدين العام.
  - 6- يوفر نظاماً متكاملًا في البنية التحتية للحكومة الالكترونية.

إن توحيد ومركزية النظام يساعد على ضمان حقوق المناقصين والموردين والبائعين سواء كانوا مؤسسات صغيرة أو كبيرة أو أفراد، فمن خلاله تتم معالجة ومتابعة الدورة المستندية لأي عملية شراء وفق التشريعات النازمة بشكل ممنهج وملزم وشفاف، ولا يقبل النظام أي عملية غير متوافقة مع النظام المالي الحكومي المعمول به، ولا يدع مجالاً للاجتهااد في تفسير النصوص.

كذلك يساعد النظام بنسبة كبيرة جداً على الحد من جرائم الاختلاس والتلاعب بالمال العام، وهذا يعتبر ركناً أساسياً في حفظ حقوق المواطنين بشكل عام، والذي به يتم تحقيق الرفاه الاجتماعي. فضلاً عن تحقيق العدالة وتكافؤ فرص أمام المناقصين عن طريق السيطرة على خطوات تنفيذ المشاريع، وإحالتها ودفع المستحقات حسب الانجاز ومعززات التنفيذ، إلى جانب المساهمة بشكل مباشر في تخفيف البيروقراطية في الإجراءات، والتراخي في دفع المستحقات المالية للمستحقين من قبل المؤسسات الحكومية، وذلك بأن النظام يغلق الفترات الشهرية للأشهر المنصرمة مما يؤثر ايجاباً على سرعة الدوائر المالية على إكمال وإغلاق عملياتهم المحاسبية ضمن الفترة الممنوحة لهم في وقتها.

وكذلك، يتم مطابقة العمليات المالية الحكومية وكشوف البنك لحسابات المؤسسات الحكومية بشكل يومي ومركزي في النظام، مما ينعكس ايجاباً في صحة الموقف المالي الحكومي لأقرب لحظة، الأمر الذي يسهل على صاحب القرار اتخاذ القرار المناسب في مجال سياسة إدارة المال العام.

## **دور وزارة المالية بدعم حقوق الإنسان من خلال الدعم المالي المقدم للمشاريع والمبادرات الحكومية ضمن موازنتها لعام 2014.**

1- في مجال تعزيز الحق في الانتخاب، تم زيادة مخصص الهيئة المستقلة للانتخاب ليصل مبلغ (1,450,000) دينار ضمن موازنة وزارة المالية لعام 2014، وتتولى الوزارة الاشراف المباشر على هذا المخصص، وذلك لضمان توفير كافة المستلزمات لاجراء العملية الانتخابية، وذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية .

2- في مجال تعزيز الحق في التنمية، وتماشياً مع التوجيهات الملكية السامية بتطوير البادية وتنميتها، تم رصد مبلغ (900,000) دينار ضمن موازنة وزارة المالية لعام 2014، ويتمثل هذا التطوير بإنشاء مدارس ومراكز صحية وخدمية لتلك المناطق، وتقوم الوزارة أيضاً بتقديم دعم مالي لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة.

3- في مجال تعزيز الحق في مستوى معيشي لائق، قامت الحكومة بإطلاق مبادرة سكن كريم لعيش كريم، لتوفير مساكن مناسبة لفئات المواطنين المحتاجين، حيث تم رصد مبلغ (250,000) ألف دينار لعام 2014 ضمن موازنة وزارة المالية، وقامت الحكومة بالاتفاق مع البنوك والمستفيدين من هذه المبادرة؛ بأن تدفع الحكومة نسبة 5% من الفائده المستحقه على المواطنين، ويدفع المستفيد النسبة المتبقية وهي 3%، حيث بلغ مجموع الفائده على هذه القروض 8% فقط، كما قامت الحكومة برصد مبلغ (1,500,000) دينار لعام 2014، وذلك لدعم برنامج التمويل الاسكاني الذي يتمثل بتقديم قطعة أرض ومبلغ مالي للمستفيدين حتى يتسنى لهم البدء بإنشاء مساكن لهم.

4- في مجال تعزيز حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، قامت الحكومة بإنشاء المجلس الأعلى لشؤون الاشخاص المعوقين، وتم رصد مبلغ (936,000) دينار ضمن موازنة وزارة المالية لعام 2014، وذلك لدعم الاشخاص ذوي الاعاقة، وتقديم كل ما يلزم لهم من معدات ومستلزمات طبية لتساعدهم في التغلب على الإعاقة، والإنخراط بالمجتمع المحلي.